التمويل الدولي

المحاضرة الخامسة

أ.م.د. محمد فخري سعدالدين

- حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي.
- حساب فقرة السهو والخطأ.
- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.
- طرق معالجة الاختلال.

جـ - حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي

يشمل هذه الحساب او الميزان التغيرات التي تطرأ على ارصدة الذهب والاحتياطيات النقدية الاجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة او بالنقصان فالبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب راس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطات الاجنبية والذهبية لدى البنك المركزي . وبالمثل فأن البلد الذي يتمتع بفائض في ميزان المدفوعات فأنه يلجأ الى بناء احتياطات جديدة من الذهب والعملات الاجنبية . فالذهب شأنه شأن السلع الأخرى المصدرة يباع للحصول على العملات الاجنبية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن إستلاماته منهم طالما ان الذهب مقبول لشراء العملات الجنبية . فاذا زادت ارصده البلد من الذهب معنى ذلك دخول او استيراد الذهب ويتم تسجيل الذهب المستورد في الجانب المدين من ميزان الذهب كسلع مستورد . وبالمقابل يشير نقصان الارصدة الذهبية الى خروج الذهب او تصديره . وعند تصديره يسجل في الجانب الدائن كما في السلع الأخرى وعليه فأن الذهب عند دخوله واستيراده تسجل في الجانب المدين اما في حاله خروجه وتصديره يسجل في جانب الدائن من الميزان النقدي

ان تحركات الذهب ليست تحركات تلقائيه وانما ناجمه عن وجود حالة العجز او الفائض في ميزان المدفوعات . ففي حاله تعرض ميزان المدفوعات للعجز فأن البلد سيتجه الى استنزاف كميه من الارصدة الذهبية والنقدية الاجنبية من خلال بيعها للأجانب وفي حاله وجود فائض في ميزان المدفوعات فأن ذلك سينعكس في زياده الارصدة الذهبية والنقدية لدى السلطات النقدية

د – حساب فقرة السهو والخطاء

يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج اي ان كل عمليه اقتصاديه تسجل مرتين مره في الجانب الدائن ومره في الجانب المدين . ولذلك فأن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازن من الناحية الحسابية . ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات احصائية دقيقه عن المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات . فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة في ميزان المدفوعات من قبل اجهزه الجمارك ومراقبه التحويل الخارجي في البنك المركزي كأن تقوم اجهزه الجمارك بتقدير قيمة واردات البلد من المواد الغذائية ب (5000) مليون دولار ويتم تقدير نفس الفقرة من قبل دائرة التحويل الخارجي في البنك المركزي ب (4900) مليون دولار وهكذا فأن حصول تباين بين الارصدة الدائنة والمدينة سواء تعلق الامر باختلاف او حصول سهو في تثبيت بعض الفقرات فأن ذلك يستوجب ادخال فقرة في الموازنة تسمى بسهو والخطأ حيث يتم الاستعانة بها لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات . وفي أحيان أخرى تضيف الحكومة وارداتها من الاسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو والخطأ رغبة منها في الحفاض على اسرارها العسكرية وبذلك تظهر هذه الفقرة كبيره في تلك الدول التي تزيد مستورداتها الحربية

التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

- التوازن في ميزان المدفوعات يعني الحالة التي تتكافأ فيها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها المختلفة مع المدفوعات الناجمة من الاستيرادات المختلفة
- العجز : هو الحالة التي لا تتكافأ فيها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها مع المدفوعات الناشئة عن الاستيرادات حيث تتفوق المدفوعات الى الخارج بسبب الاستيرادات على الإيرادات الناجمة من الصادرات
- هناك نوعين من العجز :

عجز مؤقت : والذي يحدث بسبب ظرف طارئ ويمكن معالجته وتسويته باستخدام الفائض لدى الدولة في حساب رأس المال

عجز مستمر : ويسمى بالاختلال في التوازن وهذا يعني استمرار العجز في الميزان لسنوات طويله دون حل وزيادته سنه بعد أخرى يحدث ذلك عندما تعاني الدول من انكماش في صادراتها بشكل نسبي او مطلق

أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعه من الأسباب تساهم في حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات من أهمها :

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

وذلك لوجود علاقة قويه بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد في ذلك البلد . فكلما كان سعر الصرف لعملة البلد اكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المنتجة في هذا البلد من وجه نظر البلدان الأخرى . فمثلا لو ان العراق يقوم بتصدير القمح وكان سعر الطن الواحد في العراق (1) مليون دينار وان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار هو (1250) دينار لكل دولار فهذا يعني ان قيمة الطن الواحد بنسبه للأجانب سوف يكون (800) دولار . فلو قام العراق برفع سعر صرف عملته لتصبح (750) دينار لكل دولار فهذا يعني ان قيمة الطن الواحد بالدولار سوف تصبح بالنسبة للأجانب المستوردين (1333.3) دولار وهذا يمثل فارق كبير في السعر بالنسبة للمستوردين

- كل ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار ذلك البلد من وجه نظر البلدان الأخرى ويقود الى انخفاض الطلب على منتجاته في الخارج وانخفاض في صادراته ومن ثم اختلال في ميزان المدفوعات

2- أسباب هيكليه :

وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما يتعلق بصادرات او الاستيرادات اضافه الى هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك بشكل واضح على دول النامية فغالبيه هذه الدول تعاني اقتصاداتها كونها احادية الجانب حيث تعتمد على تصدير سلعه واحده او سلعتين مما يجعل مواردها مرتبطة بوضع الصادرات لهذه السلعة ففي حالة توقف تصديرها او تعرض أسعارها للانخفاض او هبوط الطلب عليها لسبب او اخر

3- أسباب دوريه :

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار والتي تدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل بشكل دوري ومتعاقب

4- الظروف الطارئة :

وهي أسباب عرضيه تحدث في مختلف البلدان مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات او الجفاف او الزلازل او تدهور الأوضاع السياسية وهذه الحالات تؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي

طرق معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات

ان وجود اختلال في ميزان مدفوعات الدولة يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني . ولذلك ينبغي العمل وبشكل جدي على معالجه تلك الاختلالات وعدم استمرارها . ولمعالجه الاختلال في ميزان المدفوعات هناك طريقتين

الطريقة الأولى : التصحيح من خلال آليه السوق تشتمل هذه الطريقة على الإجراءات التالية

أ – تعديل السعر والدخل عن طريق استخدام سياسات نقديه وماليه توسعيه او انكماشيه لتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقابل منتجات توردها دول أخرى لجعل الصادرات ارخص (او اغلى) نسبيا والواردات ارخص (او اغلى) نسبيا مقومه بالعملة الاجنبية وفي هذه المجال هناك رأيان حول أسلوب المعالجة

1- الرأي الكلاسيكي والذي يرى ان التوازن في الميزان انما يتم بفعل تغيرات الأسعار حسب نضريه كمية النقود وقانون ساي

2- الرأي الكنزي والذي يرى ان عملية التوازن التلقائي لا تتم الا من خلال تدخل السلطات النقدية واعطاء دور اكبر لدوله

ب – تعديل أسعار الصرف

وتشمل تخفيض قيمه العملة لجعل الصادرات او الواردات ارخص (او اغلى) قياسا بالعملة الاجنبية على سبيل المثال تخفيض سعر صرف الدينار قياسا بالدولار يساهم في تخفيض أسعار المنتج العراقي المصدر الى الخارج وبالتالي زياده القدرة التنافسية للصادرات العراقية في الخارج

الطريقة الثانية : التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات يأتي دور الحكومات للتدخل بشكل مباشر لغرض معالجه الخلل تجنبا لاستمراره وللحد من الاثار الاقتصادية الناجمة عنه ويتم ذلك باستخدام جمله من الاجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي

- اجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تشمل بيع الأسهم والعقارات المحلية للأجانب للحصول على العملة الاجنبية او استخدام الذهب والاحتياطيات الدولية المتاحة
- اجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية وبيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج او بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الحكومية

نهاية المحاضرة